جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أهل البيت عليهم السلام

جامعة أهل البيت عليهم السلام
بوابة البحوث

http://abu.edu.iq

تقييم واقع تداول الاسهم في سوق العراق للاوراق الماليه

للفتره ٢٠٠٤- ٢٠١٠

Evaluation of Shares in the Iraqi Financial Stocks. during the Period 2004-2010

ا. م. د. قاسم هادي موسى[١] Ass. Prof. Dr. Qasim Helli Mousa

م. م. محمد عبد اللطيف حطاب [٢] Ass. Inst. Mohammad Abd al Latif Hattab

المستخلص

ان العراق يمر بمرحلة تسمى هذه المرحلة من تاريخ العراق بمرحلة تحول من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الراسمالي وقد اكد الدستور العراقي النافذ هذه الحقيقه في المواد (٢٢) و (٢٣)و (٢٤) و(٢٥) و(٢٦) وقد الزم المجتمع نفسه بهذه المواد لضرورة التحول الى الاقتصاد الراسمالي لما له من مميزات يعتقد المشرع ان العراق في المرحله الحاليه بحاجه اليها . وبما ان جوهر الاقتصاد الحر هو الانتقال السلس والغير مشروط بالمواد والايدي العامله بين قطاعات الاقتصاد المختلفه وكذلك بين الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي وان عملية التداول يجب ان تتوفر لها اليه معينه و سوق العراق للاوراق الماليه هو المؤهل لتحقيق هذه الاليه لقد اظهرت فترة الدراسه ان الدور الذي قام به سوق العراق للاوراق الماليه بشكل مقبول في المرحله السابقه (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) رغم وجود المعوقات في تلك المرحله والتي تتلخص في الجانب الامني وعدم وضوح البيئه القانونيه للشركات المساهمه وان ارتفاع مؤشر معدل تداول اسهم اغلب الشركات في القطاعت السبعه التي استعرضها البحث تؤكد ان هذا الدوركان مقبولا .

١- الجامعة التكنولوجية – قسم هندسة البناء والانشاءات

٢- الجامعة التكنولوجية – قسم هندسة البناء والانشاءات

يمثل سوق العراق للاوراق الماليه هو احد ادوات التحول الاقتصادي الجاري في العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ولذلك كان هذا البحث محاوله لوصف هيكل السوق الاداري وحجم تداول الاسهم ومحاولة توضيح التذبذب في هذا التداول وتقيمه .

Abstract:

This period of Iraqi history is considered to be a change period from planned economy into capitalist economy. The constitution shows this in articles 22,23,24,25, and 26. The Iraqi society believes in the necessity of changing to capitalism for the advantages it has. The essential point in the free economy is the smooth and unconditional flow of materials and workmanship between different economic sectors, And between local economy and regional and global economy as well. A specific mechanism must be existed for dealing processes. Iraq currencies market (ICM) is qualified to make this mechanism. The study shows the role of (ICM) is acceptable in the past period (2004-2010). Though there were obstacles, such as security affairs and unclear legal environment for the stockholders companies, the high level of the average dealing indicator of most companies in the seven sectors displayed by the research assures that the performance is acceptable.

(ICM) is one of the economic transition tools to change the economy from the planned economy into market economy.

This research is a trail to describe a skeleton for the market administration, and to show the dealing volume and to clarify the fluctuation in the dealings and how to assess it.

الفصل الاول

المبحث الاول منهجية البحث

المقدمه :

كما هو معلوم يمر العراق بتحولات سياسيه واقتصاديه شامله جاءت بعد التغير الكبير الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ ففي الجانب الاقتصادي تتركز هذه التحولات على نقل اقتصاد العراق من اقتصاد مخطط ومركزي الى اقتصاد السوق ليكون للقطاع الخاص الدور الاساسي فيه وبما ان قطاع المصارف والماليه بشكل عام هو الاساس الذي يتم فيه تداول الاموال وانتقالها وهذا هو اساس اقتصاد السوق وعلى ضوء ذلك يكون سوق الاوراق الماليه هو عباره عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين للاوراق الماليه (الاسهم والسندات) . ان بحثنا هذا هو محاوله للتعرف على ,واقع سوق العراق للاوراق

الماليه ومحاولة تقييم وتقويم هذا الواقع لغرض اداء هذا السوق دوره في التحولات الاقتصاديه الجاريه في العراق .

مشكلة البحث : يمثل تداول الاسهم في العراق احد النشاطات الاقتصاديه الحديثه نسبيا وان مكان هذا التداول الاسواق الماليه ولذلك تكمن مشكلة البحث في محاولة تقييم ووضع ضوابط في سوق العراق للاوراق الماليه لغرض تسهيل التداول في هذه السوق الماليه .

اهمية البحث :

تنبع اهية البحث من اهمية النشاط الذي يمارس في هذه السوق ولذلك يكون بحثنا من المساهمات الجديده في اغناء الجدل الدائر حول هذا النشاط في الاقتصاد العراقي اي هو محاوله لتوجيه انظار الباحثين الاقتصاديين وكذلك العاملين والمهتمين بهذا السوق في اغناء هذا النقاش والوصول الى بديهيات وضوابط عمل في هذا السوق من اجل ان يكون له دور فاعل في الاقتصاد العراقي وبالتحديد في مرحلة التحولات الاقتصاديه التي نعيشها في العراق .

فرضية البحث :

ان هذه الفرضية تتلخص في كون سهولة التداول في سوق العراق للاوراق الماليه عامل اساسي في توسع هذه السوق وازدياد تاثيره على مجمل النشاط الاقتصادي العراقي .

مجتمع البحث :

يقتصر بحثنا على سوق العراق للاوراق الماليه ولذلك تكون الادبيات التي ينشرها السوق المتمثله بالاحصائيات والجداول والدراسات الخ هي مادة البحث وكذلك دراسات الباحثين حول سوق العراق للاوراق الماليه والمعايشه الميدانية بشكل محدود .

المبحث الثاني / الدراسات السابقه

١- دراسة السالم عماد عبد اللطيف

تناولت الدراسه شركات الاستثمار المالي وسوق بغداد للاوراق الماليه حيث تطرقت الدراسه الى تحليل الواقع الحالي الميداني لسوق الاستثمار المالي في العراق حيث وجدت الدراسه بان التجربه حديثه ورغم ذلك ومنذ بداياتها اخذت تعاني من محددات تشريعيه واداريه ومعوقات فنيه ٠ في حين ان الحلول المقترحه ليس لها تعارض مع الثوابت الاقتصاديه والسياسات العامه المركزيه وانما هي تحتاج الى فهم واسع وادراك شامل لاهداف هذا النشاط وحدود امتداداته وتثبيت معالمه الايجابيه لتطويرها وكشف سلبياته لتجاوزها .

وتوصلت الدراسه ان شركات الاستثمار المالي هي شركات صانعه لاسواق الاوراق الماليه (markers market) وان طبيعة نشاطها وبنيتها وهيكلتها ستؤدي الى تحقيق توازن واستقرار جيد في سوق المال وانها

بالتاكيد تميل الى السلامه والتقليل من المخاطر وتبتعد عن المضاربات الخطره وتعمل بخطوات امينه وحسابات متوازيه تفتح افاقا مستقبليه وواعده للمستثمرين .

٢- دراسة القيسي محمد جاسم

تطرقت الدراسه الى الظواهر السلبيه في سوق بغداد للاوراق الماليه ومنها -

اولا – ظاهرة تذبذب اسعار الاسهم وبشكل حاد لسبب رئيس هو ضعف الوعي الاستثماري لدى المواطنين وحتى لمعظم الاقتصادين بسبب افتقار مناهج الدراسه لمواضيع سوق راس المال .

ثانيا – قانون السوق الذي شرع في ظل ظروف اقتصاديه غير طبيعيه فضلا عن حداثة التجربه الامر الذي دفع المشرع الى اعتماد مبدا الحيطه والحذر في صياغة معظم مواد القانون

ثالثا – مارست بعض عناصر السوق ومنها ادارات المصارف الخاصه التي لها شركة استثمار مالي حيث يتم التنسيق وباشراف ادارة المصرف مع مكتب الوساطه وادارة شركة الاستثمار المالي التابعين لها فضلا عن بعض مكاتب الوساطه الخاصه بها ممارسة المضاربه غير المشروعه .

الفصل الثاني

المبحث الاول - اقسام سوق العراق للاوراق الماليه ووظائفها

لغرض تحقيق اهداف سوق العراق للاوراق الماليه فقد وضع هيكل تنظيمي يتناسب مع اهداف السوق ويتكون هذاالهيكل من المستويات التالي

اولا : لجنة الرقابه

تتكون من خبراء مجلس المحافظين (ثلاثة اعضاء) تتولى المهام الاتيه :

١. اعداد تقرير شهري الى مجلس المحافظين بالاستناد الى التقارير المرفوعه لها من قسم الرقابه والتفتيش عن نشاط السوق اليومي .
٢. التاكد من تنفيذ قرارات مجلس المحافظين .
٣. تحليل وتقييم التغيرات الحاصله في مؤشرات التداول اليوميه .

ثانيا : المدير المفوض :

استنادا الى النظام الداخلي لسوق العراق للاوراق الماليه يكون المدير المفوض مسؤولا عن الامور الاتيه :

١. الاداريه والماليه والفنيه للسوق .
٢. تنفيذ قانون الاوراق الماليه وتعليمات وقواعد الهيئه والسوق .
٣. تنفيذ تعليمات وقرارات مجلس المحافظين .
٤. اتخاذ الاجراءات الضروريه للحفاظ على النظام اثناء جلسات التداول ومنها منع الاشخاص من دخول القاعه اذا وجد بان حضورهم قد يؤثر على التعامل المنتظم فيه .

* سوق العراق للاوراق الماليه التقرير السنوي لعم ٢٠٠٤

٥. ايقاف او الغاء او تعديل اية تداولات تشكل انتهاكا للقانون او لقواعد الهيئه بذلك والافصاح عنها في لوحة الاعلانات .
٦. توفيع كل الوثائق والمراسلات اللازمه لادارة عمل السوق .
٧. تعيين الملاك الوظيفي للسوق طبقا لتعليمات مجلس المحافظين .
٨. التاكد من الاداره السليمه للسوق .
٩. اعداد مشروع الموازنه للسنه الماليه المقبله ورفعها الى مجلس المحافظين قبل الثلاثين من شهر تشرين الثاني لكل سنه .
١٠. عرض الحسابات الشهريه على مجلس المحافظين .
١١. عرض الحسابات الختاميه للسنه الماليه السابقه المصدقه من مراقب الحسابات على مجلس المحافظين قبل نهاية شهر اذار من السنة التاليه .
١٢. ممارسة باقي السلطات والمهام الموكله اليه من المجلس .
١٣. تزويد الهيئه بنسخ من قرارات الهيئه العامه ومجلس المحاف .

ثالثا :نائب المدير المفوض :

١. يتولى مهام المدير المفوض في حالة غيابه .
٢. متابعة الشؤون الاداريه والماليه والفنيه اليوميه للسوق في حدود الصلاحيات الممنوحه له .

رابعا : مكتب مجلس المحافظين :

١. تهيئة جدول اعمال مجلس المحافظين باشراف مقرر المجلس .
٢. تهيئة المحاضر والمستندات المتعلقه بالقضايا المعروضه على المجلس باشراف مقرر المجلس .
٣. تنظيم قرارات الجلسات وطباعتها وتوقيعها من اعضاء المجلس وتثبيت اعتراضات الاعضاء خطيا على محضر الجلسه .
٤. صياغة قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها .
٥. حفظ قرارات المجلس مرتبه على اساس التاريخ والجلسه .
٦. حفظ جميع محاضر الجلسات ومرفقاتها من الوثائق التي اعتمد عليها في اتخاذ القرارات .
٧. القيام بكل ما يكلف به من اعمال من قبل رئيس المجلس .

* سوق العراق للاوراق الماليه التقرير السنوي ٢٠٠٤

خامسا :قسم الرقابه والتفتيش :

١. تدقيق البيانات الماليه (الشهريه – الفصليه) لشركات الوساطه .
٢. تدقيق السجلات المحاسبيه لقسم الحسابات ومطابقة كشوفات البنوك وجرد الصندوق .
٣. اعلام شركات الوساطه بالقرارات ومتابعة تطبيقها والصادره عن المجلس وعن الهيئه .
٤. جرد مخزن السوق من خلال لجنة الجرد .
٥. التنسيق مع رقابة الهيئه في تطبيق التعليمات من قبل شركات الوساطه .
٦. تدقيق الاوامر المتقابله والمشرطه مع قسم العمليات .
٧. تدقيق التزام شركات الوساطه في تقديم خطابات الضمان .

٨. متابعة اجراءات شركات الوساطه الجديده .
٩. تدقيق شكاوى المستثمرين ودراستها ورفع التوصيات الى المدير المفوض لاتخاذ القرار بشانها .
١٠. القيام بزيارات تفتيشيه على شركات الوساطه للتاكد من ان السجلات والمعاملات متفقه مع التعليمات الصادره عن الهيئه والسوق ورفع تقارير يوميه للمدير المفوض وتقارير شهريا الى لجنة الرقابه .

سادسا :قسم الادراج والعمليات :

ويتشعب هذا القسم الى (شعبة الادراج،شعبة الافصاح، شعبة ادارة التداول والرقابه عليها)
١. تدقيق طلبات الادراج المقدمه للسوق مع قسم الدراسات قبل رفعها الى مجلس المحافظين .
٢. تدقيق البيانات والمعلومات الوارده من الشركات المدرجه بموجب تعليمات الافصاح .
٣. الاشراف على افتتاح واغلاق جلسات التداول ومراقبة العقود المنفذه خلالها واعداد التقارير المتعلقه بالتداول وتشمل مراقبة الاوامر الاعتياديه والخاصه ونسب تغير الاسعار واعلام ادارة السوق لاتخاذ القرار المناسب بشان الغاءها .
٤. تدقيق النشرات الصادره من قسم الدراسات .
٥. مراقبة وتحديث عمليات Cap formuIa قبل واثناء جلسة التداول ومتابعة توقفات شركات الوساطه اثناء التداول عند تجاوز المحددات .
٦. تطبيق قرارات المجلس والهيئه في ايقاف واعادة الشركات للتداول . وكذلك تطبيق تعليمات ايقاف الشركات لوجود اجتماعات الهيئات العامه بموجب التعليمات .

سابعا : قسم المنظومه الالكترونية :

ويتشعب هذا القسم الى (شعبة الدعم الفني،شعبة التطوير البرمجي،شعبة النظم والتشغيل)
١. ادارة المنظومه الالكترونيه (السيرفرات،انظمة OMX ،مكونات Cisco systems،شبكة LAN، شبكة WAN-MotoroIa company System
٢. ادارة الانظمة الالكترونيه على نشاط التداول والخزن المركزي .
٣. الاشراف الفني على واجبات الاقسام التي تستخدم المنظومه وتدريب الموظفين .
٤. متابعة شؤون انظمة المعلومات والقيام بضبط وتحديث اجراءات حماية الانظمه والبرامجيات والاجهزه المستخدمه وصيانتها .
٥. ادارة شبكة التداول عن بعد WAN والتنسيق مع شركة MOTOROLA لصيانة الشبكه وبرج الاتصال في الشيراتون .
٦. تنفيذ عمليات الصيانه الاساسيه اليوميه والاسبوعيه والفصليه ومتابعة الصيانه الدوريه والوقائيه والطارئه بالتنسيق مع IBM NASDQ OMX MOTOROLA
٧. تنفيذ عمليات التطوير والتحديث على الانظمه وبالتسيق مع IBM NASDQ OMX
٨. تزويد قسم الدراسات والتطوير بعد كل جلسه تداول بالملفات (ملف التداول، اسعار الاسهم وتفاصيلها، ملف تداول غير العراقين ، ملف الشركات غير المتداوله، ملف اكثر الرابحين والخاسرين،ملف اعلى عشرة شركات، ملف الرقم القياسي) اضافه الى الملفات الشهريه (ملف تداول شركات الوساطه، تداول العراقيين وغير العراقيين، المؤشر القياسي الشهري) .

٩. تزويد هيئة الاوراق الماليه وقسم العمليات والادراج بعد كل جلسه تداول بملف حركات التداول وملف توقيتات تنفيذ الاوامر .
١٠. تزويد الشركات المساهمه المدرجه في التداول الالكتروني بملف حركات التداول وملف توقيتات تنفيذ الاوامر .
١١. بث بيانات جلسة التداول بشكل فوري ويومي .
١٢. تحميل بيانات التداول الالكتروني يوميا الى الموقع FEAS .
١٣. تهيئة مقترحات التطوير والاستخدام الامثل لتطبيقات الانظمه الالكترونيه .
١٤. ادارة قاعة التداول الالكتروني فنيا وادارة قاعة المستثمرين وتهيئة مستلزماتها .
١٥. اختبار مخولي شركات الوساطه حسب الخطه السنويه .
١٦. تدريب مخولي شركات الوساطه بموجب نظام الدورات وخطة التدريب التي يقرها المجلس .
١٧. اصدار مؤشر السوق في كل جلسة تداول .
١٨. التعاون مع مركز الايداع في القضايا المشتركه .

ثامنا : قسم الدراسات و التطوير:-

يتشعب الى (شعبة الدراسات , شعبة النشر , شعبة العلاقات العامة)

١. اعداد الدراسات و التقارير الخاصة بالتداول .
٢. اعداد النشرات اليومية و الشهرية و السنوية .
٣. الاعداد للندوات و الاجتماعات وفق منهاج المجلس مع الشركات المساهمة و شركات الوساطة و المستثمرين .
٤. تحديث الموقع الالكتروني لسوق العراق يومياً.
٥. متابعة معلومات و وثائق فتح التداول على الشركات بعد زيادة رؤوس اموالها .
٦. تنسيق و تنظيم العمل مع القنوات الفضائية و الصحف المحلية و العالمية .
٧. متابعة توقف و اعادة تداول الشركات المساهمة مع قسم الادراج و العمليات .
٨. نشر اخبار الشركات المدرجة في لوحة اعلانات السوق و الموقع الالكتروني .
٩. تدريب طلبة الكليات و المعاهد و تزويدهم بالبيانات الخاصة ببحوثهم .

تاسعا : قسم الدراسات و التطوير:-

يتشعب الى (شعبة الامن , الافراد , الصيانة)

١. تأمين احتياجات السوق من الموظفين و متابعة اجراءات التعيين حسب ملاك السوق و احتياجات العمل .
٢. متابعة شؤون الموظفين .
٣. توفير الخدمات الضرورية .
٤. الاشتراك في لجنة المشتريات .
٥. ادارة مخزن اللوازم و التجهيزات و القرطاسية و مسك السجلات الخاصة بها و متابعة اعمال صيانة الموجودات و المحافظة عليها و كافة الاعمال التي بشأنها الحفاظ و حماية الممتلكات العائدة للسوق .

٦. مسك سجلات الصادرة و الواردة .
٧. تنظيم مستندات اوامر الشراء .
٨. القيام بكافة امور الطباعة .
٩. اجراء عمليات الصيانة على اجهزة التبريد في السوق .
١٠. اجراء عمليات الصيانة على مولدات السوق .
١١. صيانة بناية السوق .

عاشرا :قسم الشؤون المالية:-

١. القيام بالاعمال المالية اليومية و اعداد التقارير المالية و بشكل دوري و عند الحاجة .
٢. اعداد الموازنة السنوية الختامية و الموازنة التخطيطية و رفعها الى مجلس المحافظين وفق السياسة المالية للسوق
٣. متابعة استلام الاشتراكات السنوية للشركات المساهمة المدرجة في السوق و الاشتراكات الاخرى و متابعة تسديد التزامات السوق المالية .
٤. تدقيق اشعارات عمولات الجلسات مع مصرف المقاصة .
٥. الاشتراك في لجنة المشتريات .

حادي عشر :قسم الشؤون القانونية :-

١. متابعة القضايا التي يقيمها السوق و التي تقام ضد السوق .
٢. سكرتارية لجنة الانضباط .
٣. المشاور القانوني .

الثاني عشر :قسم المقاصة و التسوية (مرتبط حالياً بقسم المنظومة الالكترونية):-

١. تنفيذ المقاصة الالكترونية و التسوية واعداد ملف التسوية و عمولة السوق و ارسالها الى مصرف المقاصة .
٢. اعداد تقارير شهرية و سنوية بالعمولات المتحققة خلال الفترة .
٣. مراقبة تعليمات الامن .

المبحث الثاني - وظائف سوق العراق للاوراق الماليه

اولا-ان للاسواق الماليه اهداف عامه تتمثل بتنظيم ومراقبة تداول الاوراق الماليه والتعامل معها . بما يكفل سلامة هذا التعامل وصحته وسلامته وسرعته ودقته في خدمة الاقتصاد القومي وكذلك حماية مصلحة المتعاملين وتنظيم مهنة الوساطه في التعامل بالاوراق الماليه وتحديد وحفظ التزامات حقوق الاطراف المعنيه . الخ

ثانيا – استنادا الى هذه الاسس العامه حدد سوق العراق للاوراق الماليه اهداف محدده لكي يعمل على تنفيذها وهي –

١. حماية اعضائه والشركات المدرجه وتنظيمها بطريقه تتناسب مع هدف حماية المستثمرين والحفاظ على ثقتهم بالسوق .

٢. تعزيز مصالح المستثمرين يسوق فعال ومضمون وتنافسي يتسم بالشفافيه والصدق .
٣. تنظيم وتبسيط التعاملات المنتظمه في السوق من عمليات المقاصه والتسويه بشكل فعال وحقيقي .
٤. تنظيم تعاملات الاعضاء فيما يخص عمليات البيع والشراء للاوراق الماليه وتحديد حقوق والتزامات كل الاطراف وحماية مصالحهم المشروعه .
٥. توفير السبل لزيادة رؤوس اموال الشركات المتعامله في السوق .
٦. توفير المعلومات واعداد برامج لتوعية المستثمرين بشان فرص الاستثمار في السوق .
٧. جمع وتحليل ونشر الاحصائيات والمعلومات الضروريه عن السوق لتحقيق اهدافه .
٨. اقامة علاقات مع اسواق المال العربيه والدوليه والتواصل معها لتطوير السوق .

١. (دراسات في الاقتصاد العراقي مجموعة باحثين / بحوث ومناقشات المؤتمر الثالث لقسم الدراسات الاقتصاديه في بيت الحكمه ص ١٦- ١٨ كانون الثاني ٢٠٠١)
٢. (تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للاعوام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ / ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩)

الفصل الثالث : واقع تداول الاسهم في سوق العراق للاوراق الماليه

مقدمه : ان هذا الفصل يحاول ان يستعرض واقع الاسهم المتداوله في السوق ولهذا فهو وصف لعملية التداول من حيث الزياده والنقصان ولذلك فهو معني باستعراض انواع الاسهم المتداوله والنشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه والزياده والنقص في تداول الاسهم للشركات العامله في القطاعات الاقتصاديه المختلفه ..

اولا – لقد صنف سوق العراق للاوراق الماليه الشركات الموجوده في السوق حسب الميدان الذي تعمل فيه –

١- القطاع الصناعي

لقد وضع في هذا القطاع كل الشركات التي تقوم بتصنيع المواد الاوليه وتحويلها الى مواد ذات قيمه اكبر وقد ارتفع تداول اسهم هذه الشركات من عام (٢٠٠٤- ٢٠١٠)

جدول (رقم-١-) يبين عدد الاسهم المتداولة في القطاع الصناعي بالدينار العراقي

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في القطاع الصناعي العراقي التي وضعت للتداول	عدد الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي العراقي ككل	نسبة التغير السنوي في عدد الاسهم المباعه	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعرنفذ(low price)
٢٠٠٤	١١٤٩٦٢٧٨٢٣	١٧٣٧٩٤٥٥٦٥٢		٦٢,٠٠٠	٣,٢٥٠
٢٠٠٥	١٠٠٠٧١٥٦٦٣٦	٦١٢٤٠٩٩٧٣٧٢	%٧٧٠	١٢٠,٠٠	١,٣٥٠
٢٠٠٦	١٠٣٥٥٣٧٣٨٢٦	١٨١٩١١٤٧٣٤٣	%٨٠٠	٢٠,٠٠٠	٠,٩٠٠
٢٠٠٧	٨٤٠٨٤٧٧٧٠٧	٩٧٧٤٠٤٠٢٢٤	%٧٣١	١٠٠,٠٠	٠,٦٠٠
٢٠٠٨	١٤٧٧٠٣٠١٣٠	١٨٣٨٣٢١١٣٩	%٢٨	٣,٣٠٠	٠,٧٥٠
٢٠٠٩	٥١٧٨٦٢٠٣٩	٨٦١٢٧٢٨٥٣	%٥٥-	٣,٤٠٠	١,٠٠٠
٢٠١٠	٥٣٢٩٨٠٨٦٣٩٤	٦٥٥٣٠٥٧٤٧٤٢	%٤٥٣	٦٩,٠٠٠	٠,٥٢٠

من خلال الجدول اعلاه تبين ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزادة قدرها ٤٦,٣٩ %

* حجم الاسهم هو عدد الاسهم المباعه في القطاع الصناعي

تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للفتره ٢٠٠٤

شكل رقم (١) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في القطاع الصناعي

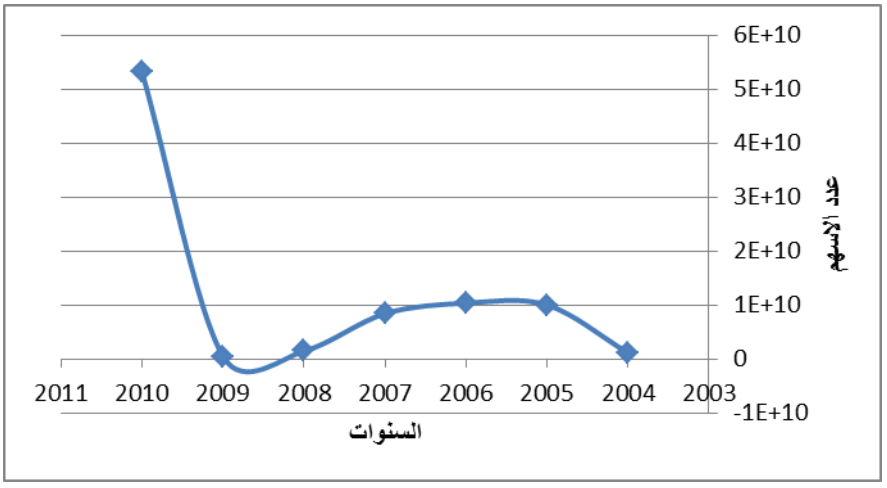

E = 1000 وحده (سهم)

الشكل من اعداد الباحث معتمدا على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه

ان الشكل اعلاه يوضح التغير في عدد الاسهم المباعه للفتره بين ٢٠٠٤ — ٢٠٠٧ ان هناك زياده في عدد الاسهم المباعه بنسب كبيره وهذا يعود الى التوقعات الايجابيه للمتعاملين في السوق . اما الانخفاض الذي حدث من ٢٠٠٧ -٢٠٠٩ هذا يعود الى عدم الاستقرار الداخلي في تلك الفتره وذلك نتجه للاوضاع الامنيه غير المستقره و عودة الارتفاع في المبيعات بعد ٢٠٠٩ الى عودة الاستقرار نسبيا وعودة التوقع الايجابي للمتعاملين في السوق .

٢- قطاع الفنادق و السياحة

جدول (رقم -٢-) يبين عدد الاسهم المتداولة في قطاع الفنادق و السياحة

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في قطاع الصناعة	حجم الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي	التغير السنوي لمبيعات الاسهم في قطاع الفنادق والسياحه	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعر نفذ(low price)
٢٠٠٤	٩٣٢٤١٢٥٧	١٦٠٣٥٠٢٦٩٢٩		١٠٠٠	٣٠
٢٠٠٥	١٢٥٠٢١١٨٢	٨٩٦٨٥٧٠٦٤٣	%٣٤	٤٥٠	٣٦
٢٠٠٦	١٢٩٢٢٨٧٤٠	٣٣٠٤٥٨٢٥٢٤	%٣٨	٨٠	١٠,٥٠٠
٢٠٠٧	١٩٦٨٠٣٧٨٨	٤٩٤٩٤١٤٦١٩	%٢١١	٧٠	٦
٢٠٠٨	١٠٦٠٠١٣٦٥١	١٣٦٦٧٢٦٩٩٩٤	%١١٣٦	٥٥	٣
٢٠٠٩	١٥٧١٨٧٩٤	٣٢٣٩٥٠٨٢٠	%-١٧	٤٣,٠٠	٩,٤٠٠
٢٠١٠	٢٢٧٧٤٩٠٠٦٧	٥٠٢١٧٨٥٣٥٥١	%٢٤٤٢	٥١,٥٠٠	٤,٧٥٠

من خلال الجدول اعلاه تبين ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزادة قدرها ٢٤,٤٢ %

تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للفتره ٢٠٠٤ - ٢٠١٠

شكل رقم (٢) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في قطاع الفنادق و السياحة

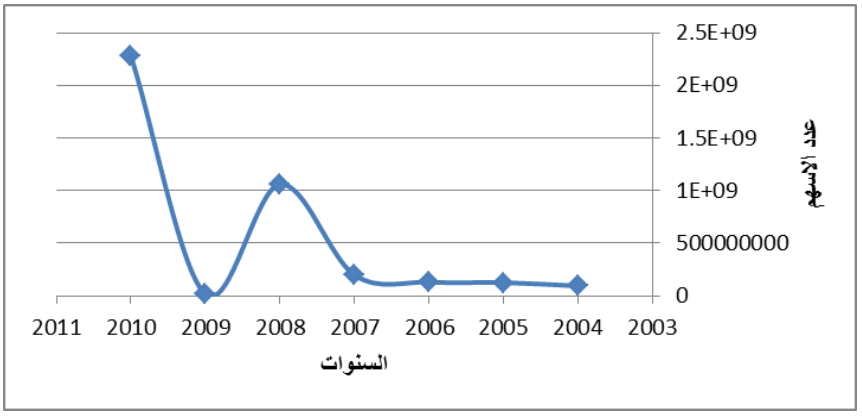

E = 1000 وحده (سهم)

الشكل من اعداد الباحث معتمدا على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه .

ان الشكل اعلاه يوضح ان هناك زياده في عدد الاسهم المباعه في هذا القطاع ولكنها زياده نسبيه الى حد عام ٢٠١٠ اصبحت الزياده كبيره جدا وهذا يبين التفائل والثقه في السوق من قبل المتعاملين في السوق

٣- القطاع الزراعي

جدول (رقم -٣-) يبين عدد الاسهم المتداولة في القطاع الزراعي

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في قطاع الصناعة	حجم الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي	التغيرالسنوي لمبيعات الاسهم في قطاع الزراعه	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعر نفذ(low price)
٢٠٠٤	١٤٣٩٣٦٧٦٦٦٨	١٢٧٩٥٠٧٩٤٥٢١		٦,٠٠٠	٠,٩٥٠
٢٠٠٥	٢٥٢٣٥٤٣٨٤	٦١٢٥١٤٦٥٧	%٧٣	١٥,٠٠	٠,٨٠٠
٢٠٠٦	٧٣٤٤٧٠٠٣٠	٦٩٧٢٨٥٤٣٦	%٥١	٥,٠٠٠	٠,٧٥٠
٢٠٠٧	٧٦٥٥٧٥٦٣٠	٦١٨٩٦٣٥٧٧	%٥٣١	٥,٠٠٠	٠,٤٥٠
٢٠٠٨	٩٧٢٦٠٥٧٦٠	٥٤٠٧٦٦٦١٦	%٦٧٥	٩,٠٠	٠,٤٠٠
٢٠٠٩	٢١١٢٩٠٦٠١١٦٢	٤١١٩٢٨١٦٦٥٦١	%٧٦-	٩,٣٠٠	٠,٣٥٠
٢٠١٠	٣٥٦٠٤٥٦٤٨	١١٥٨٠٥٩٥٩٣	%١٤٦٨	٢٠,٠٠	٠,٧٨٠

من خلال الجدول اعلاه تبين ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزياده قدرها ٠,٠٢٤% مما يدل على انخفاض زيادة معدل هذا القطاع بالقياس للقطاعات الاخرى .

شكل رقم (٣) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في القطاع الزراعي

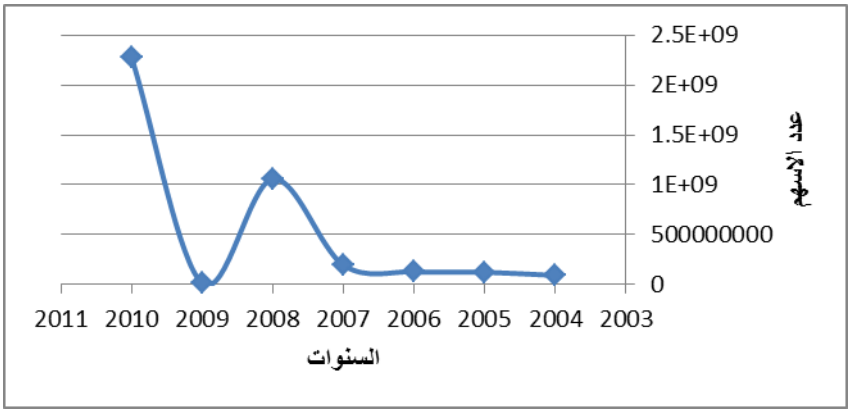

الشكل من اعداد الباحث معتمدا على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه

ان الشكل اعلاه يظهر عدم حدوث تغير كبير في القطاع الزراعي اي لم يحدث تغير كبير في الاسهم المباعه للشركات الزراعيه اما الزياده الكبيره في ٢٠٠٨ والانخفاض النسبي في ٢٠٠٩ فيعود الى الظروف الامنيه في تلك الفتره اي ان الارتفاع في ٢٠٠٨ يعود الى استمرار التفاءل الايجابي بدور الشركات الزراعيه اما الانخفاض في ٢٠٠٩ فيعود الى الظروف الامنيه للعام المذكور اما بعد ٢٠١٠ فبدات المبادره الزراعيه للسيد رئيس الوزراء بتسليف العاملين في القطاع الزراعي وهذا عزز الثقه بدور الشركا ت الزراعيه لذلك جاء الاقبال الكبير على شراء الاسهم الزراعيه .

٤- قطاع المصارف

جدول (رقم -٤-)يبين عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصارف

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في قطاع الصناعة	حجم الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي	التغير في عدد الاسهم في قطاع المصارف	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعر نفذ(low price)
٢٠٠٤	١٢٤٢٣٢٦٦٦٢٢	٩١٨٧٢٠٩٦٥٦٦		٢٨,٠٠٠	١,٩٠٠
٢٠٠٥	٤٢٥١٧٤١٧٥٩٥	٢٧٩٦٩٥٥٧٢٦٣٣	%٣٤٢	٦٥,٠٠٠	٢,٠٠٠
٢٠٠٦	٤٣٤٦٧١٦٧٢٨٨	١١٥٩٨٨٠٠٨٩٣٠	%٣٤٩	٢٧,٠٠٠	٠,٩٥٠
٢٠٠٧	٦٧٤١٤٣٠٥٠٦	١٦٨٢٤٠٣٤٩١١	%٥٤-	٦,٤٥٠	٠,٩٠٠
٢٠٠٨	١٣٤١٨٠٧٧٨٩٦	١٩٧٨٧٤٢٢٤٨٨	%٥٥	٥,٠٠	٠,٧٥٠
٢٠٠٩	١٨١٩٣٣٥٢٨٨٠٥	٣١٩٢٣٥٢٩٨١٨٢	%٤٦	٧,١٠٠	٠,٦٥٠
٢٠١٠	١٩٠٧٨٤٢٨٩٤٩٠	٢٥٩٤١١٨٨٦٦٠٩	%١٥٣٥	٢,٤٥٠	٠,٦٩٠

تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للفتره (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)

من خلال الجدول اعلاه تبين ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزادة قدرها ١٥,٣٥%

شكل رقم (٤) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في القطاع المصارف

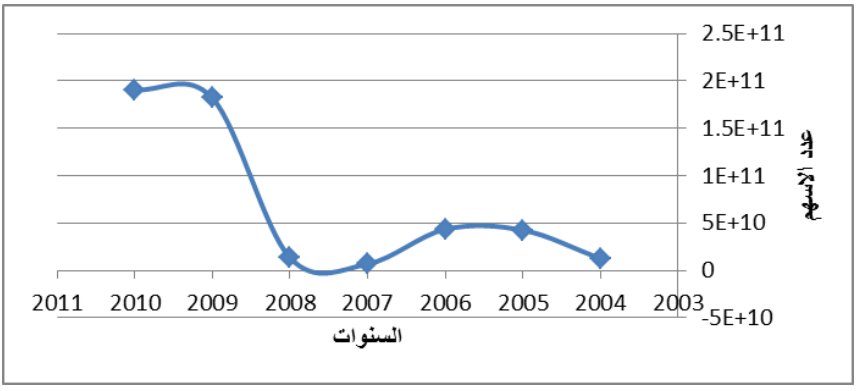

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للفتره (٢٠٠٤ ٢٠١٠)

ان الذي ينظر الى الشكل اعلاه ان اسهم قطاع المصارف يتاثر بشكل كبير بتوقعات المستثمرين والوضع الامني ففي الفتره ٢٠٠٤ -٢٠٠٦ هناك تفاءل بعد التغير السياسي في العراق في ٢٠٠٣ ان اسهم قطاع المصارف يزداد تداولها في السوق اما بعد ٢٠٠٦ ولغايه ٢٠٠٨ فان عدم الاستقرار الامني جعل اسهم قطاع المصارف تنخفض قيمتها في السوق لان المستثمر لهذه الشركات يرى ان عدم الاسقرار جعل هذا القطاع لا يعمل كما يجب لانه انعكاس لنشاط القطاعات الاخرى اما بعد عام ٢٠٠٨ — ٢٠١٠ فان هناك زياده كبيره في تداول اسهم قطاع المصارف وهذا انعكاس للاستقرار الامني وعوده النشاط الاقتصادي لبقية القطاعات الاخرى .

٥- قطاع التأمين

جدول (رقم -٥-) يبين عدد الاسهم المتداولة لقطاع التأمين

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في قطاع الصناعة	حجم الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي	نسبةالتغيرالسنوي في عدد الاسهم المباعه	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعر نفذ(low price)
٢٠٠٤	٥٦٤٦٣٤٤٣	١٩٤٠٤٩١٦٨		٣,٩٠٠	١,١٠٠
٢٠٠٥	١١٠٦٩١٩٢٠	٣٧٣١٩١٥٣٨	%٩٦	٥,١٥٠	١,٧٥٠
٢٠٠٦	١٧٨٤٥٦٦٥٣	٥٢٢٧٣٧٥٧٨	%٦١	٤,١٥٠	٠,٧٥٠
٢٠٠٧	١٢٢٧٨١٤٠١	٢٠٣٦٨٥٤٠٧	%٣١-	٣,٢٥٠	٠,٨٠٠
٢٠٠٨	١٢٤٢٢٦٢٨	١٢٠٠٨١٩٤	%٨٩-	١,١٠٠	٠,٩٥٠
٢٠٠٩	٧٩٢٤٧٤٨٣٨	١٠٢٥٠٠٠٨٩٥	%٦٢٠	٢,٦٠٠	٠,٩٠٠
٢٠١٠	١٦١٣٦٦٧٠٣٤	٢٢٩٣٤٧٢٠٧٠	%١٠٠	٤,٧٠٠	٠,٩٢٠

من خلال الجدول اعلاه تبين ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزادة قدرها ٢٨,٥٧%

شكل رقم (٥) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في القطاع التأمين

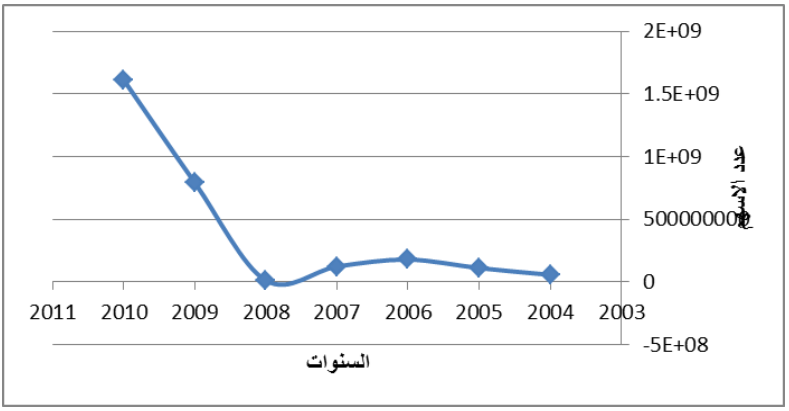

الشكل من اعداد الباحث معتمدا على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للاعوام من ٢٠٠٤-٢٠١٠

ان قطاع التامين هو انعكاس لنشاط القطاعات الاخرى ولذلك يكون التذبذب الحاصل من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ هو نتيجه لتوقعات المستثمرين في القطاعات الاخرى والوضع الامني وقد تم حسم هذين المتغيرين تقريبا بعد عام ٢٠٠٨ لذلك نرى ان المنحنى يبدا بالارتفاع بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٨ وكما هو معلوم ان النسبه الكبيره في النشاط الاستثماري في العراق لهذه الفتره يقوم به النشاط الخاص وبالنظر لخصائص النشاط الخاص والذي يتلخص بالابتعاد عن المجازمه والمخاطره نوعا ما لذلك نراه يلجا الى التامين ليضمن جزء معين من نشاطاته وارباحه .

٦- قطاع الاستثمار

جدول (رقم -٦-) يبين عدد الاسهم المتداولة لقطاع الاستثمار

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في قطاع الصناعة	حجم الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي	نسبة التغيرالسنوي في عددالاسهم المباعه	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعر نفذ(low price)
٢٠٠٤	١٣٨٦١٩٨٩٠	٣٨٨٩٥٢٧٠٤		٥,٧٥٠	١,٠٠٠
٢٠٠٥	٣١٤٥٦٨٧٠٠	١٣٦٨٤٠٢٦٧٦	%١٢٦	١٣,٠٠٠	١,٧٥٠
٢٠٠٦	١٠٠٩٦١٧٩٤١	٢٢١٩٨٩٨٤٨٦	%٢٢٠	٧,١٥٠	٠,٧٠٠
٢٠٠٧	١٠٤٧٤١٦٧٤٣	١٢٨٥٤٠٠١٨١	%٣٧	٢,٢٥٠	٠,٤٠٠
٢٠٠٨	١٢٦٥٨٩٢٤٦	١٦٩٧٦٨٠٠١	%٨٧-	١,٥٠٠	٠,٥٠٠
٢٠٠٩	٤٠١٩٥٣٠٢٥١	٣٤٦١٧٥٩٤١٦	%٣٧٥-	٣,٣٠٠	٠,٤٥٠
٢٠١٠	١٧٠٣٤١٠٩٧	١١٤١٥٥١٥٨٥	%٨٩-	٢,٧٥٠	٠,٧٥٠

من خلال الجدول اعلاه ظهر ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزادة قدرها ١,٢٢%

شكل رقم (٦) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في القطاع الاستثمار

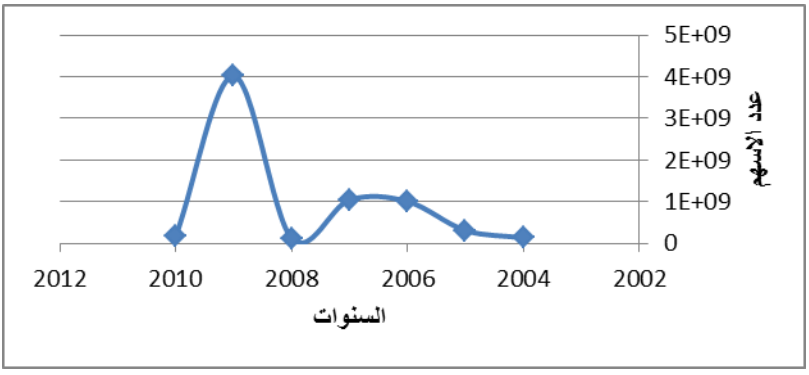

الشكل من اعداد الباحث معتمدا على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه لاعوام

(٢٠١٠ – ٢٠٠٤)

ان الشكل اعلاه يظهر ان التذبذب بين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ هو شي طبيعي في تلك الفتره لان الاستثمار يتركز في الدرجه الاولى على توقعات المستثمرين ورؤوس اموالهم هذا جعل ان الشركات الاستثماريه المساهمه عليها طلب كبير نسبيا للمتعاملين في السوق ولكن الوضع بين عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ جعل اغلب الشركات لاتقوم بعملها كما يجب وعند تحسن الوضع الامني بعد ٢٠٠٨ نرى ان هناك اقبال كبير على شراء اسهم الشركات الاستثماريه ولكن الاجراءات الاداريه المعقده في الحصول على رخص التامين وكذلك بعض الملاحظات التي تخص قانون الاستثمار وبالتحديد تحويل الارباح للشركات المستثمره جعل هذه الشركات تتوقف عن النشاط الاستثماري وهذا موضح في الزياده البسيطه للاستثمار للفتره ٢٠٠٤–٢٠١٠ والبالغه ١٢٢% وقد شخصت الدوله العراقيه ممثله بمجلس النواب والحكومه العراقيه لذلك نراها بمحاولة معالجة هذه الاخفاقات قدر المستطاع (تعديل قانون الاستثمار وتبسيط اجراءات الرخص الاستثماريه / التحرك والاتصال بالشركات العالميه المتخصصه ودعوتها للاستثمار في العراق ...الخ)

٧- قطاع الخدمات

جدول (رقم –٧–) يبين عدد الاسهم المتداولة لقطاع الخدمات

السنوات	عدد الاسهم(shares traded) في قطاع الصناعة	حجم الاسهم(traded volume) في القطاع الصناعي	نسبة التغيرالسنوي في عددالاسهم المباعه	اعلى سعر نفذ(high price)	اقل سعر نفذ(low price)
٢٠٠٤	٣٩٢٢٦٧٧٩٢	١٩٠١٧٩٧٠٧٤		١٧,٠٠٠	٢,٧٥٠
٢٠٠٥	٢٣١١٩٨٤٥٠٠	١٤٥٥٠٥٨٤٣٨٢	%٤٩٨	٨,٢٥٠	١,٥٠٠
٢٠٠٦	٢١٠٠٥٩٢٦٨٠	٥٩٦٧٧٢٣٤٥٠	–%٩١	١٠,٥٠٠	٠,٩٠٠
٢٠٠٧	١٦٤٧١١٢٤٨٥	٣٣٦٠٥٥٧٥٤٠	–%٢١	٨,٥٠٠	٠,٩٠٠
٢٠٠٨	١٧١٥٢٠٧٩٩	٣٢٥٧٧٢٧٤٠	–%٨٩	٤,٥٠٠	٠,٩٠٠
٢٠٠٩	٣٨٩٠٠٥٨٢٦٣	١٤٥٤٣٦١٨٧٤٨	%٢١٦٧	٢٠,٠٠	١,٠٥٠
٢٠١٠	٦١٥٩٥٨٨٧٧٠	٢٠٦٠٦٤٩١٢٥٥	%٥٨	٤١,٠٠٠	١,٢٠٠

من خلال الجدول اعلاه تبين ان تداول الاسهم لهذه الشركات قد ارتفع من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠ بزادة قدرها ١٥,٧٠%

شكل رقم (٧) التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) في القطاع االخدمات

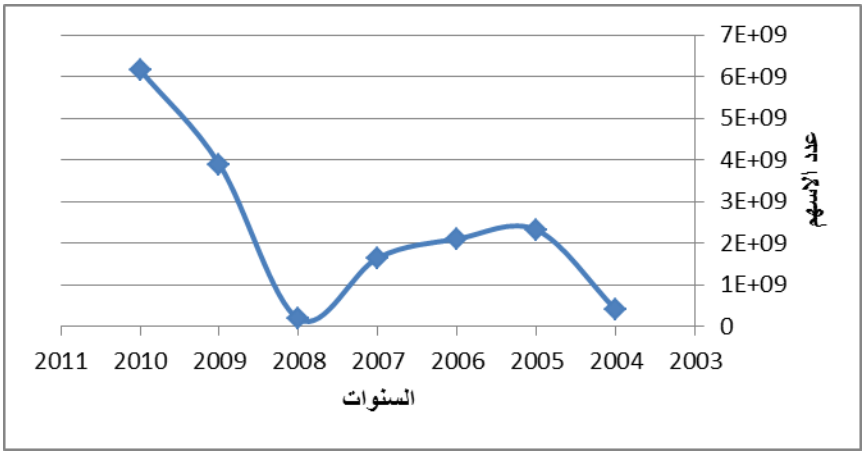

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق الماليه للاعوام (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)

الشكل رقم (٧) يوضح ان هناك زياده كبيره لتداول اسهم شركات الخدمات في سوق العراق للاوراق الماليه وهذا يعود بالدرجه الاولى ان هذه الفتره وبعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣ يعود للتواجد الكثير من الجهات السياسيه الدولية في العراق لغرض تقديم الخدمات للشعب العراقي ولكن بداية النشاط المسلح وتواجد العناصر المتطرفه والحركات الارهابيه جعلت هذه الجهات لا تستطيع ان تقدم هذه الخدمات للشعب العراق لذلك نرى ان اسهم هذه الشركات بدات تنخفض قيمتها ٢٠٠٥-٢٠٠٨ تدرجيا ولكن بعد هذه الفتره هناك ارتفاع حاد في تداول اسهم شركات الخدمات لسببين اولهما هو الاستقرار الامني وثانيهما هو حاجة المجتمع العراقي لقطاع الخدمات نتيجة لتقادم مشاريع الصرف الصحي في الدرجه الاولى والبنى التحتيه بشكل عام .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

ساهمت قوى المنافسه الشديده بين المصارف والمؤسسات الماليه العامه في اسواق المال العالميه خلال العقدين الماضيين من ناحيه وتطور وسائل الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات من ناحيه ثانيه والتطورات المتسارعه الحاصله في مجال تمويل الشركات والتمويل المصرفي وتمويل الاستثمارات من ناحيه ثالثه . في لعب دور هام على صعيد تحديد الابتكارات في الحقل المالي مما ادى الى ولاده عالم جديد يرتكز على مفهوم (الهندسه الماليه) Financial Engineering Derivatives جوهرها تلبية حاجات المقترضين والمقرضين على حد سواء في الاسواق الماليه من مصادر التمويل المتنوعه وزيادة السيوله في هذه الاسواق ورفع كفاءة عملها وتعزيز فرص المصارف والمؤسسات الماليه في ادارة المخاطر الماليه المختلفه .

ومن خلال دراسة واقع سوق العراق للاوراق الماليه ظهر من ان السوق.

١. يقوم سوق العراق للاوراق الماليه بمراقبة تنفيذ تعليمات الملاءة الماليه * لشركات الوساطه بالتعاون مع رقابة هيئة الاوراق الماليه .
٢. يقوم السوق بتطوير شبكة الاتصالات القائمه الخاصه بالتداول الالكتروني واستحداث شبكات جديده بعد ان اعتمد السوق عملية التداول الالكتروني .
٣. بما ان السوق يقوم بقبول شركات وساطه جديده باستمراروفق معايير منح الاجازات وبمعدل لا يتجاوز خمسة اجازات وساطه سنويه فان السوق يتوسع باستمرار وهذا ما نلاحظه من خلال زيادة اعداد الاسهم المتداوله ..
٤. تطوير نشاط الاستثمار في البورصه من خلال استحداث تطبيقات جديده للاداء باستخدام نظام التداول الالكتروني والتي بدا المجلس يتداولها في عام ٢٠١٠ مع هيئة الاوراق الماليه لغرض تنظيمها .

ثانيا – التوصيات :

كما هو معلوم ان الهدف الاساسي من انشاء سوق العراق للاوراق هو تسهيل عملية التداول للاسهم والسندات وبعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ اظيفت الى هذه المهمة وظيفة جذب الاستثمارات سواء الداخليه او الخارجيه ولذلك فان التوصيات تحاول ان تحقق هاتين المهمتين .

* اليسر المالي عندما تكون الاصول الجاريه اكبر من خصومها الجاريه

١ – فسح المجال امام شركات المساهمه الاجنبية للدخول في السوق واصدار الاوراق المالية المختلفة وذلك تعزيزا لحالة المنافسة في القطاع المالي فضلا عن فسح المجال امام الشركات الاجنبية للوساطة المالية وامام المتضاربين و المتعاملين الاجانب للانضمام للسوق المالي .

٢– تحقيق اهداف المستثمرين (طالبي رؤوس الاموال) وذلك من خلال سهولة تمويل مشاريعهم الاستثمارية ومن ثم الحد من مشكلة السيولة التي يعاني منها المستثمر .

٣ – تحقيق رغبات المدخرين (العارضين لرؤوس الاموال) لضمان ارباح مناسبة لهم من خلال توجيه اموالهم في شكل تشكيلة منوعة من الاوراق المالية ومن ثم ازدياد تدفق الاموال من المدخرين الى المستثمرين من خلال السوق الماليه وارتفاع درجة سيولة السوق .

٤ – رفع كل القيود التي تعيق تداول الاسهم بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي اي جعل الاسهم تتمتع بكامل المرونه للدخول والخروج من والى سوق العراق لان ذلك يوفر السيوله الماليه التي يحتاجها العراق للاستثمار في الوقت الحاضر ويمكن تحديد هذه العمليه بمرحله معينه يمكن وضع لها ضوابط في المستقبل .

١. توفير البيئه القانونيه لعملية التداول اي الغاء كل القوانين والانظمه والتشريعات التي كانت قبل عام ٢٠٠٣ لانها نتاج فلسفة الاقتصاد المخطط وتشريع قوانين وانظمه وتعليمات تنبثق من فلسفة اقتصاد السوق التي اعتمدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ لتسهيل وتوسيع عملية تداول الاسهم في السوق .

٢. تاهيل وتطوير كفاءه العاملين في سوق العراق باستمرار عن طريق الدورات التاهليه في داخل وخارج العراق وكذلك المعايشه الميدانيه في اسواق المال العربيه والعالميه الرصينه واعتبار هذه العمليه احد معايير ترقية الموظفين والتاكيد على تطبيق اساليب العمل الجديده باستمرار .
٣. تطوير كفاءة منظومة الاتصال باستمرار لان بساطة الاتصال بين عملاء السوق هي عامل اساسي من عوامل كفاءة الاداء وجعل كلما يحدث في السوق من تداول بين ايدي العملاء والمواطنين عن طريق الشبكه العنكبوتيه .

المصادر : -

اولا – المصادر العربيه

١. دراسات في الاقتصاد العراقي . للدكتور عماد عبد اللطيف سالم كانون الثاني / يناير ٢٠٠١
٢. ادارة المعرفه الماليه (تطور وسائل بناء وادارة المحفظه الماليه) للدكتور شهاب الدين حمد النعيمي .
٣. مستلزمات تفعيل دور سوق العراقن للاوراق الماليه . للدكتور صبيح الدليمي
٤. عولمة الاسواق الماليه . للدكتور عماد محمد علي .
٥. تيار عولمة الاسواق الماليه الى اين ؟ برودي نعيمه و بلعربي عبد القادر
٦. د. غسان العياش ابحاث في الاصلاح المصرفي وتطوير الاسواق الماليه (اتحاد المصارف العربيه بيروت) ١٩٩٣
٧. د. منير ابراهيم هندي ادوات الاستثمار في اسواق المال الاوراق الماليه وصناديق الاستثمار (سلسلة الاسواق الماليه) المعهد العربي للدراسات الماليه والمصرفيه . عمان ١٩٩٣)
٨. الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ .

ثانيا – التقارير والدوريات –

١. استخدام الارقام القياسيه في الاسواق الماليه ورقتين مقدمه الى سوق بغداد للاوراق الماليه للعام ٢٠٠١

الورقه الاولى / للاستاذ الدكتور ابراهيم جركس بعنوان (بناء مؤشر محفظه سوق بغداد للاوراق الماليه عامل مهم في ترشيد الاستهلاك .

الورقه الثانيه – السيد شيروان انور مصطفى والسيد طه احمد عبد السلام بعنوان (التطبيق العملي لبناء مؤشر السوق) .

٢. تقارير سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٠.

فهرس بالاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل
١	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في القطاع الصناعي
٢	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع الفنادق و السياحة
٣	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في القطاع الزراعي
٤	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع المصارف
٥	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع التأمين

٦	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع الاستثمار
٧	التغير في عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع الخدمات

فهرس بالجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
١	يبين عدد الاسهم المتداولة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في القطاع الصناعي
٢	يبين عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع الفنادق و السياحة
٣	يبين عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في القطاع الزراعي
٤	يبين عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع المصارف
٥	يبين عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع التأمين
٦	يبين عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع الاستثمار
٧	يبين عدد الاسهم للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)في قطاع الخدمات